مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد8/العـدد: 01 (2020)، ص ..- ..

جهود الغزالي في عملية التأصيل الإسلامي للمنطق الأرسطي

التكييف اللغويّ والتطبيع الإسلاميّ.

Al-Ghazali's efforts in the process of Islamic rooting for Aristotelian logic
Linguistic conditioning and Islamic normalization

الباحثة: طاطا نعيمة، أ / د الأخضر شريط

[1]جامعة الجزائر 2، الجزائر، tatanaima2018@gmail.com

[2]جامعة الجزائر 01، cheriet1958@gmail.com

تاريخ الاستلام: ../../2020 تاريخ القبول: ../../2020 تاريخ النشر: ../../2020

ملخص:

تلقف الإمام الغزالي (450هـ) علم المنطق اليوناني، فقرأ فيه ما شاء من معاني جديدة، وجّهها توجيها إسلاميّا معنى ومبنى، إذ لا غرابة أن نجد هذا الرجل يسعى خلال سنوات حياته إلى الدفاع عن المنطق غبر مختلف مؤلفاته، والهدف من هذه الورقة البحثية: هو إبراز مجهودات الغزالي في تطويع المنطق لخدمة الأغراض الدينية عن طريق التكييف اللغوي والتطبيع الإسلامي.

ولقد توصلنا إلى أنّ الغزالي استطاع أن يدخل المنطق في قلب الفكر الإسلامي، والخصوصية العربية، وأن يخلّص المنطق من شوائبه الفلسفية المصادمة للعقائد الإسلامية، التي طالما كانت سببا مباشرا لرفضه من فئات كثيرة في البيئة الإسلامية.وهذه النتائج التي توصلنا إليها ظهرت جليّا خاصة في مؤلفاته الأخيرة :كـ"محك النظر"، و"القسطاس المستقيم" والمقدمة المنطقية الواردة في "المستصفى من علم الأصول"

كلمات مفتاحية: المنطق، المنطق عند الغزالي، المنطق الأرسطي. التكييف اللغويّ . التطبيع الإسلامي.

.

Abstract:

Al-Ghazali (450 AH) acquired the knowledge of Greek logic, and he read in it what he wanted of new meanings, and directed it to an Islamic direction that has meaning and structure, since it is not surprising that we find a man who, during the years of his life, strives to defend logic and to Islamic rationale or to Islamize logic, and the goal of this paper is Research: It is to highlight Al-Ghazali's efforts in adapting logic to serve religious purposes through linguistic conditioning and Islamic normalization.

These results, which we reached, were evident, especially in his recent books: as "The Test of Consideration," and "The Straight Line," and the logical introduction contained in "Al-Mustastfa min Al-Usool."

Keywords: Keywords: Logic, al-Ghazali's logic, Aristotelian logic. Linguistic conditioning. Islamic normalization .

المؤلف المرسل: طاطا نعيمة.

مقدمة:

يعدّ الغزالي (450هـ) من أكبر المفكرين المسلمين إيمانا بفائدة المنطق، فقد «...تلقف المنطق اليوناني(...) وقرأ فيه معاني جديدة، وجّهها توجيها يخرجها عن معناها الأصلي،الذي أنبتت عليه في ظل تصور يوناني، ووظّفها توظيفا يتفق مع الوضع اللغوي ونظامه، وينسجم مع العقائد الإيمانية المناقضة للفروض الأرسطي اليونانية...(الخطاب،1986ص،460).وفي هذه الورقة البحثية سنعرض عملية التأصيل التي تبناها الغزالي متتبعين عمليات التغيير التي أدخلها على مستوى المباني والمعاني في مؤلفاته المنطقية،كذلك سنبرز مجهوداته في تطويع المنطق لخدمة الأغراض الدينية.

جهود الغزالي في عملية التأصيل الإسلامي للمنطق الأرسطي

التكييف اللغويّ والتطبيع الإسلاميّ.

. **الإشكالية المطروحة** في هذه الورقة هل تمكن الغزالي من أسلمة المنطق اليوناني وتقريبه من العلوم الإسلامية؟ وكيف استخدم الغزالي التكييف اللغوي والتطبيع الإسلامي في المنطق.

الفرضية الأولى: المنطق الأرسطي والخط المشّائي أثّرا على دراسة الغزالي للمنطق.

الفرضية الثانية: استخدام الغزالي للتكييف اللغوي والتطبيع الإسلامي مكّنه من أسلمة المنطق.

الأهداف:

. مجهودات الغزالي في تطويع المنطق لخدمة الأغراض الدينية وتطبيعه بالسمات الإسلامية.

. إبراز عملية التأصيل التي تبناها الغزالي وعمليات التغيير التي أدخلها على مستوى المباني والمعاني في مؤلفاته المنطقية المتأخرة (محك النظر، القسطاس المستقيم).

. **المنهجية:**للإجابة على الإشكالية والفرضيات المطروحة اعتمدنا المنهج التحليلي ،حيث قمنا بقراءات في كتب الغزالي وقمنا بتحليل المادة العلمية لاستخراج تلك العناصر الجديدة التي ظهرت خلال عملية التأصيل الإسلامي، وقد اعتمدنا في سبيل بلوغ هدفنا منهج المقارنة بين مختلف كتبه المنطقية المتقدمة (مقاصد الفلاسفة،معيار العلم) والمتأخرة (محك النظر، القسطاس المستقيم، المقدمة المنطقية الواردة في المستصفى من علم الأصول) .

2. تحديد المفاهيم:

تعريف المنطق،تعريف المنطق عند أرسطو(384هـ322م)، تعريف المنطق عند أبي حامد الغزالي(450هـ).

. تعريف المنطق:

مصطلح "منطق" تعدّدت اشتقاقاته في اللّغات الأوربية المختلفة، فقد اشتقت كلمة (Logic) في الإنجليزية أو (Logique) الفرنسية من الكلمة اليونانية (Logos)، فهي كلّها ذات معنى واحد، والاختلاف فقط في نطقها، ومعنى (لوجوس)– الكلمة – ويعني "الفكر" أو "العقل" أو "البرهان"(ماهر،

ب.ت، ص 10).أو هو "علم اللوغوس أي علم اللغة العقلية، أو الحوار العقلي أو علم الكلام المعبر عن الفكر" (Latte et Mabeath.(s.d) p I).

. تعريف المنطق عند أرسطو(384هـ 322م).

يعدّ أرسطو (384هـ 322م)، الواضع الحقيقي لعلم المنطق (النشار، ب.ت، ص7)،ولم يرد في مؤلفاته لفظ (لوجيكا"Logika")،وإنما كان يستخدم لفظ "التحليلات"Analytics"(ماهر،ب.ت،ص14)، والعلم التحليلي عند أرسطو هو العلم الذي يبحث في صورة العلم (خليل،ب.ت،ص102)، وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه (بدوي،1980، ص 45).

. التكييف اللغوي:المقصود بالتكييف اللغوي هو إدخال المصطلحات العربية والإسلامية في دراسة المنطق.

. التطبيع الإسلامي: المقصود به هو إدخال المصطلحات الأصولية الشرعية في المنطق.

. تعريف الغزالي (450هـ)للمنطق:

يعرّف الغزالي (450هـ) المنطق بقوله:«هو القانون الذي يميز صحيح الحدّ والقياس عن غيره، فيميز العلم اليقيني عمّا ليس يقينيا وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها» (الغزالي،1961،ص3)، وعرّفه بقوله :«هو الميزان والمعيار للعلوم كلّها، وكل ما لم يوزن بالميزان لا يتميز فيه الرجحان من النقصان، ولا الربح من الخسران» (الغزالي،1964،ص28)،ويقول في "معيار العلم":«وهو معيارا للنظر والاعتبار، وميزنا للبحث والافتكار، وصقيلا للذهن، ومشحذا بقوة الفكر والعقل» (الغزالي،1993،ص14) :

3. تعاطي الغزالي مع المنطق الأرسطي:

صنّف الغزالي (450هـ) عدة مؤلفات منطقية، غير أنّ كتاباته في المنطق يمكن تصنيفها إلى صنفين من زاوية الطابع العام الغالب عليها: مصنّفات النقول وهي "مقاصد الفلاسفة" و"معيار العلم" التي شكّلت مرحلة التلقي والتعلم والتأثر بالخط المشّائي السينويّ، ومصنّفات التكييف اللغويّ والتأصيل الإسلاميّ وهي:"محك النظر" و"المستصفى"التي تجسّد مرحلة النضج الفكري والاستقرار النفسي(العماري،2018، ،ص33)، وبالتالي فمصنّفات الغزالي في المنطق تأثرت بدورها بمختلف التقلبات الفكرية والنفسية التي عرفها هذا الرجل،من التأثر بالفلسفة المشائية إلى الانعطافية نحو الحياة التصوفية (دنيا، 1965،ص21).

4 مرحلة التأثر السنويّ ووضع مصنّفات النقول:

1.4 كتاب "مقاصد الفلاسفة":

ألّف الغزالي كتاب "مقاصد الفلاسفة"سنة (488ه) (بدوي،1980،ص28)خلال فترة شبابه، وهو أول ما كتب في المنطق، وسار فيه على نهج الفلاسفة المشّائين كالفارابي وابن سينا، فبنية هذا الكتاب هي مطابقة مع بنية رسائل الأورغانون، فكتاب المقولات يتطابق مع الفن الأول والثاني وهما "دلالة الألفاظ على المعاني والمعاني الكليّة".وكتاب "العبارة" يتطابق مع الفن الثالث وهو "تركيب المفردات وأقسام القضايا".والتحليلات الأولى يعادل الفن الرابع الذي خصّص لـ"تركيب القضايا".أما كتاب البرهان فيتقارب مع الفن الخامس المخصّص للواحق القياس والبرهان ،ويمكن أن نلاحظ بأنّ رسالة دحض السفسطائية تتقارب مع نهاية الفن الرابع حيث ذكر الغزالي مثارات العشر للغلط. .(الغزالي،1961،ص،27).وبالجملة فقد أورد الغزالي في المقاصد معظم الألفاظ المنطقية التي شاعت عند أرسطو والمناطقة المشّائين، فنجده يستعمل اصطلاحات منطقية بحتة مثل:العلوم المنطقية،المنطقيات، التصور،والتصديق،الحدّ، الكلي،الجزئي، الذاتي، العرضي،لازم ومفارق،اللازم الضروري،اللازم الوجودي ،الجنس،النوع، الخاص،القياس،الاستقراء والتمثيل، الدلالة، الألفاظ، والمقدمات، القضية الحملية والقضية الشرطية، أشكال القياس الحملي...إلى غير ذلك من التسميات المنطقية، "(عنيات،2013،ص50.)

2.4معيار العلم في فن المنطق:

ألّف الغزالي "معيار العلم في فن المنطق" بعد "مقاصد الفلاسفة"، (بدوي،1980،ص60)، في هذا الكتاب بقي الغزالي وفيّا للاتجاه السينوي الأرسطي بشكل عام،لكن ظهرت بعض بوادر المزج الأوليّة بإدخاله بعض الألفاظ العربية والأمثلة الدينية ولو بشكل جزئي، يقول الغزالي في مقدمة المعيار:"ولعلّ الناظر بالعين العوراء، نظر الطعن والإزراء، ينكر انحرافنا عن العادات في تفهيم العقليات القطعية، بالأمثلة الفقهية الظنية، فليكف عن غلوائه في طعنه وإزرائه، وليشهد على نفسه بالجهل، بصناعة التمثيل وفائدتها،

فإنها لم توضع إلا لتفهيم الأمر الخفي بما هو الأعرف عند المخاطب المسترشد، ليقيس مجهوله إلى ما هو معلوم عنده، فيستقر المجهول في نفسه، فإذا كان الخطاب مع نجار،لا يحسن إلا النجر، وكيفية استعمال آلاته وجب على مرشده أن لا يضرب له المثل إلا من صناعة النجارة، ليكون ذلك أسبق إلى فهمه، وأقرب إلى مناسبة عقله، وكما لا يحسن إرشاد المتعلم إلا بلغته،لا يحسن إيصال المعقول إلى فهمه، إلا بأمثلة هي أثبت في معرفته"(الغزالي،1993،ص10). قسّم الغزالي كتاب "معيار العلم" أو "مدارك العلوم" (كما سمّاه وهي تسمية جديدة لعلم المنطق)، إلى أربعة أقسام أو كتب هي:

1. الكتاب الأول: في مقدمات القياس.يقول الغزالي:«...القياس مركّب،وكل ناظر في شيء مركّب، فطريقه أن يحلّل المركّب إلى المفردات، ويبتدئ بالنظر في الآحاد، ثم في المركّب، فلزم:من النظر في "القياس" النظر فيما ينحل إليه القياس، من"المقدمات" ومن النظر في "المقدمات" النظر في "المحمول" و"الموضوع" اللذين منهما تتألف "المقدمات"، ومن النظر في"المحمول" و"الموضوع" النظر في الألفاظ والمعاني المفردة التي بها يتم "المحمول"و"الموضوع »(الغزالي،1993،ص40).وبهذا يكون جوهر المنطق عند الغزالي علما تحليليا، وبهذا فهو يسير على نهج أرسطو،(عنيات،2013،ص60). ويقسّم الغزالي هذا الكتاب الأول إلى مجموعة من الفنون . على منوال كتابه "مقاصد الفلاسفة" (الغزالي،1993،ص20).

عند عرض الغزالي للقضايا باعتبار أجزائها، نجد بعض الميل أبداه نحو المسائل اللغوية والفقهية،فقد عرّف القضية الحملية قائلا:«الحملي، وهو الذي حكم فيه، بأن معنى محمول على معنى، ليس بمحمول عليه» (الغزالي،1993،ص26)، وبهذا يكون الغزالي قد عبّر عن طبيعة الحمل، والذي ينحى فيه منحى فقهيّا ولغويّا (العجم،1989،ص67)،كذلك أدخل بعض المصطلحات الجديدة كاستعمال:"المخبر عنه والخبر"بدلا الموضوع والمحمول الواردين في "المقاصد"، وإدخاله للمصطلحات الدينية المتداولة في المجال الأصولي الشرعي كـ(الجمع والخلوّ) في القضية الشرطية المنفصلة (الغزالي،1993،ص45).

2 . الكتاب الثاني: عرض الغزالي فيه نظرية القياس،وقد تماثلت الموضوعات واتفقت الأغراض والغايات بينه وبين المقاصد.واتسم المعيار ببعض التميّز على مستوى بعض الموضوعات الجديدة المستجدة وهي: قياس العلّة وقياس الدلالة.وإدخال بعض الأمثلة الفقهية في القياس الحملي (الغزالي،1993،ص55).

بقي الغزالي محافظا على نفس الشروح التي عرضها في المقاصد، فأكّد على سبيل الحصر في القياس الاقتراني على ضرورة وضع المقدمة الصغرى أولا، وبأنّ يكون الحدّ الأصغر موضوع النتيجة، فلم يغيّر الغزالي في"المعيار" نظرته إلى تداخل الحدود، القائمة على شمول المعنى (أي وجود جزء واحد من الأجزاء مشتركا، بحيث يتكرر في المقدمتين.كذلك أدخل بعض التعابير العربية والمصطلحات الأصولية الدينية كالحكم والمحكوم عليه، والعموم والخصوص،وكانت هذه بدايات ميل جزئي للقياس نحو المعاني الإسلامية، (العجم،1989،ص77).

3. الكتاب الثالث: كتاب الحدّ، وقد أورده الغزالي بعد كل من فصل القضية وفصل القياس، وربما ارتبط الأمر تقليدا لابن سينا في تبويبه كتاب النجاة (العجم،1989،ص78). وقسّم الغزالي مباحث كتاب "الحدود" إلى فنين هما:الفن الأول:تناول فيه قوانين الحدود ،أمّا الفن الثاني: فقد أورد الغزالي فيه الحدود المفصّلة (خمسة عشر لفظا في الإلهيات كما وردت عند الفلاسفة، وخمسة وخمسين لفظا في الطبيعيات، وستة تحديدات لألفاظ في الرياضيات (الغزالي،1993،ص147).وقد حاكى الغزالي أرسطو في تحديده لتلك الحدود الفلسفية (على منوال الكتاب الخامس(الدال) في ميتافيزيقا أرسطو)،كذلك شرح الغزالي أسباب التي دفعته لإيراد تلك الحدود الفلسفية قائلا:"فأحدهما:أن تحصل الدربة بكيفية تحرير الحدّ وتأليفه، (...) والثاني:"أن يقع الاطلاع على معاني أسماء أطلقها الفلاسفة، وقد أوردناها في كتاب (تهافت الفلاسفة) إذ لم يمكن مناظرتهم، إلا بلغتهم وعلى حكم اصطلاحهم"، ويضيف الغزالي كذلك "وإنما قدمنا هذه المقدمة لتعلم أن ما نورده من الحدود شرح لما أراده الفلاسفة بالإطلاق، لا حكم بأنّ ما ذكروه هو على ما ذكروه، فإن ذلك ربما يتوقف على النظر في موجب البرهان عليه"(الغزالي،1993،ص155).

4. الكتاب الرابع: أقسام الوجود وأحكامه، وقد امتزجت هذه المسائل الفلسفية بالأبحاث المنطقية، وقد صرّح الغزالي بأنّ الغاية من تأليف كتاب "المعيار"هي الإطلاع على ما أودعه في كتاب (تهافت

الفلاسفة)"فإنّا ناظرناهم بلغتهم، وخاطبناهم على حكم اصطلاحاتهم، التي تواطؤوا عليها في المنطق، وفي هذا الكتاب تنكشف معاني تلك الاصطلاحات""(الغزالي،1993،ص160).

وممّا يمكن قوله عن كتاب "معيار العلم"انّه شكّل محاولة أوليّة للغزالي نحو التأصيل الإسلامي للمنطق،إلاّ أنّ هذا الكتاب يمثّل امتدادا طبيعيا لكتاب المقاصد،حيث امتزجت المسألة المنطقية بالمسائل الطبيعية والفلسفية الأرسطية.إذ بقي الغزالي حبيس التأثير السينويّ.

.5 مرحلة مزج المنطق الأرسطي بالفكر الإسلامي:

- **2.5 محك النظر:**

كانت فترة تأليف "محك النظر"(سنة487هـ) (بدوي،1980،ص61)،فمن الأرّجح أن تكون بعد خروجه من أزمته النفسية ورجوعه للاطمئنان الروحي وتعلّقه بالطريقة الصوفية، فلا عجب أن يقدّم الغزالي المسألة المنطقية فيه ببنية إسلامية روحا واصطلاحا، فإذا كانت عناوين الموضوعات من خلال التبويب الشكلي لمبحث الحدّ في المحك تكاد تتشابه مع كتاب المعيار،إلاّ أنّ ثمة أوجه اختلاف بين الكتابين، إذ أنّ الغزالي أسقط بحث المقولات الأرسطية وكل لواحقها، ولم يتناول مادّة الحدّ وصورته،واستقصاء الحدّ على القوة البشرية، وتعريفات الحدود المفصّلة ، كذلك اختصر في "محك النظر"بعض التقسيمات والتفصيلات المتشعبة الواردة في "معيار العلم"،كـ(القسمة المتعلقة برتبة الألفاظ من مراتب الوجود، والقسمة المجيبة عن الماهية، والمرتبطة ببحث المعاني،وبالكليات الخمس) (الغزالي،ب.ت،ص10).كذلك أحدث موضوعات جديدة أبرزها حصر مدراك الأقيسة الفقهيّة وطريقا الإلحاق، وبرزت هذه الجدة مترافقة مع الميل التّام نحو المسائل الدينية والخصوصيات اللغوية(العجم، 1989،ص144).إذا فالمتعمّق في المضمون يلحظ الاختلاف البنيويّ بين الكتابين المنطقيين، ويلحظ كيف تحوّل الغزالي من متأثّر بابن سينا وناقل للمنطق الأرسطي نصّا وروحا إلى منطقيّ يأخذ القواعد والأسس ويحوّلها ليجعلها إسلامية التفكير والمصطلح والمعنى والدور الإجرائي(العجم،1989، ص97).بدأ الغزالي في المحكّ عملية "إدماج"بعض المصطلحات المتعارف عليها في الدوائر الإسلامية مكان المصطلحات المنطقية، فنذكر منها على سبيل الحصر: يسمي مبحث "الحدّ" بـ"المعرفة"، ويصّرح بأنّ المعرفة متأتيّة من اللغة العربية، فعوض أن يطلب التصور بالحدّ، والتصديق

بالقياس، يصير الأمر على هذا النحو« المطلوب من المعرفة لا يقتنص إلا بالحدّ، المطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب لا يقتنص إلا بالحجة والبرهان وهو القياس» (الغزالي،ب.ت،ص11). واستعمل مصطلح "المعرفة". طبعا ضمن الأغراض المنطقية واللغوية . فأراد جعل للمعرّف دورين: تصوري وتمييزيّ ، فيتوصل الدّور التصوري لماهيّة الشيء وحقيقته، ويهدف الدور التمييزيّ تفريق اللفظ عمّا عداه. كذلك اصطلح الغزالي على مجموعة مصطلحات مغايرة:فالجزئيّ والكليّ تعبيري الخاصّ والعامّ في كتاب المقاصد والمعيار،لكنه استبدلهما بـ:"المعيّن "و"المطلق" في المحّك واللذين يحلاّن بشكل نهائي محلهما، فاللفظ الأوّل(المعيّن) يدل على عين واحدة، وهذا هو دور ووظيفة الاسم أو اللفظ في اللغة العربيّة، وممّا هو مشهور أنّ الفقهاء وأرباب اللغة العربيّة يستخدمون اللفظ للتمييز بين الأسماء، إذ أنّ لكلّ معنى لفظ معيّن محدّد، ويلعب المعيّن استنادا إلى ذلك دور المحدّد والمميّز،الذي لا يمكنه أن يكون مفهومه إلاّ ذلك الواحد، وإذا كان ابن سينا تحدث "عن المطلق مقابل الضروري في استعراضه للممكنات،وقصد بالمطلق بيان غير الضرورة، أما الضرورة فهي المشروطة بقانون وجودي طبيعيّ، (...) لكن الغزالي استخدم تعبير"المطلق" ليدّل على ما هو مغاير للمعيّن الواحد المشخّص، بل وعكسه، ويحمل المطلق بمعناه العمومية"(العجم،1989ص98) وهو المعبّر عن عمومية الحدّ وشموله على الأفراد، وهذا اللفظ كثير الاستعمال والتداول في العلوم الأصولية، والأرجح اتجاه الإمام إلى التأثر بالعربيّة والأصول في تداوله في المحكّ، فهذين المصطلحين السابقين يعكسان التصور اللغوي العربي، وينّمان عن خلفيات فلسفية دينية، إذ يرتكز المطلق عند المسلمين على منحى لغويّ، يعتبر اللفظة معرفة وليست نكرة، واستعمل لفظ المطلق في الفقه ليشكّل نقيض المقيّد، إذ يجري الحكم المطلق في الأصول على إطلاقه، إلا وقع تقييد، وقد سبق الاشارة دخول (أل) التعريف على اللفظ فاستحال اللفظ إلى لفظ مطلق، فإذا كان "هذا السواد" معيّنا، أصبح تعبيره "السواد" مطلقا، وهذا يؤكد البعد اللغوي أو بالأحرى البعد الأصوليّ الذي بدا بارزا في المحك.فالإطلاق ليس سوى الحكم الديني الشمولي، وكذلك العام المعبّر عن عمومية الحدّ وشموله على

الأفراد، وبالتالي أمكن القول بأنّ الخلفية النفسية والتصورية للغزالي يمكن أن تكون مزدوجة، وأنّ الإطلاق والحكم تعابير دينية مرتبطة ببعد مفهومي من زاوية النظرة إليهما كصفات تطلق وتحلّ في الموجودات، في إطار الحكم وإثبات المعنى الإلهي على الموضوع وضمن صيغة التكليف،ويكون الانطلاق من المشخّص خلال خلفية الشمول الماصدقيّ أو حمل الصفات والتكليف الشرعيّ، فالإثبات يقع على الحدّ الآخر أو على بعضه، والرؤية محصورة في نطاق الموجودات المفردة والمشخّصة، والحكم والتكليف يحلّ في الفروع والأفراد وفي الخاصّ(العجم،1989،ص 100).

كذلك أدخل الغزالي مصطلح "العلّة" المتداول في الفقهيات مكان الحدّ الأوسط في قوله :«فلنصطلح على تسمية المكرّر في المقدمتين علّة(...) فإنّه إذا قيل لك لم قلت إنّ النبيذ حرام فتقول لأنّه مسكر (الغزالي،ب.ت،ص15)، واستغناء الغزالي عن الحدّ الأوسط يعدّ تحويلا للمنطق نحو المفاهيم الأصوليّة. وإدخال قياس التعليل المتداول كثيرا لدى الأصوليّن،مردّه إلى أنّ النبيذ محرّم قياسا على الخمر، والعلّة الجامعة أو الحدّ المشترك هو الإسكار، فيقال: لم يكون النبيذ محرّمًا؟ أنّه مسكّر.وتقوم العلّة على ربط الحكم في المقدمة الكبرى بالمحكوم عليه في المقدمة الصغرى، بينما تقوم في الفقهيات بربط الأصل بالفرع، إذا هناك علّة أوجبت معنى الحكم في الأصل، وهي توجب الحكم بالفرع، فهناك علّة سببيّة سندها الحقيقيّ الله تعالى(العجم،1989،ص 134) .

وفي مبحث القضية لم يكتف الغزالي بالمصطلحات المنطقية المتداولة لدى المنطقيين، بل بيّن أنّ موضوع القضية ليس حكرا على علم المنطق بل هو من المواضيع المعروفة لدى بقية المفكرين والمستعملة في التخصصات الأخرى، يقول الغزالي:"من فن السوابق في أحكام السوابق المعاني المؤلّفة، تأليفا يتطرق إليه التصديق والتكذيب، (...) وقد التئم هذا القول من جزئين، يُسمي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمي المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة ، ويُسمي الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، (...). فإن هذه الاصطلاحات إذا لم تتحرر اختبطت المخاطبات والتعليمات بل ربما اضطرب الفكر على الناظر المنفرد بنفسه» (الغزالي،ب.ت،ص16)،في هذا النص يستخدم الغزالي مصطلحي "الحكم" و"المحكوم عليه" بدل "الخبر" و"المخبر عنه" اللذين استعملهما في "المعيار"، ومصطلحا "الحكم" و"المحكوم

عليه"، والمحكوم اسم مفعول من حكم ، ويقال أطلق حكما مراد منعه عن التبديل والتغيير والتخصيص، ويلعب المحكوم عليه دور الموضوع في القضية المنطقية ، وهذين المصطلحين يستعملان في الشرعيات، و"أثر الخطاب المترتّب في الأفعال الشرعية (...) كل ذلك محكوم الله تعالى ثبت بحكمه وإيجاده وتكوينه، وإنما سمّي حكم الله على لسان الفقهاء" (العجم ،1989،ص145) ، ويعني الحكم أيضا القضية ككل فنقول حكمنا أن كل خمر مسكرة وقصد الغزالي بالحكم في المحك ما يحمل على المحكوم عليه. ويطلق تعبير الحكم في الشرعيات لأنه "عبارة عن حكم الله تعالى المتعلق بأفعال المكلّفين" (الغزالي،ب.ت،ص17).كذلك أدخل مصطلحات جديدة منها: المعيّنة (وهي ذات الموضوع الواحد) ، والمطلقة العامّة (القضيّة الكليّة)، والمطلقة الخاصّة ، وعملية الإطلاق العام تعني إطلاق مفهوم على عموم الموضوع أو هو حمل معنى على معنى لتشّكل حكم عام ، وهذا بلا شك يفيد في علم الأصول الإسلامي، وذلك بإطلاق الأحكام العامّة تعميما أو تخصيصا، وكذلك استخدم "المطلقة الخاصّة" التي تدل على إطلاق الحكم أو حمل المفهوم على حال معيّنة مقّيدة، "وهذا يفيد في الفقهيّات التي تميّز بين الأحكام العامّة والحكم الخاصّ، ويوحي اختلاف الخلفيّة الإسلاميّة تماما والخروج من المصطلحات المنطقية.كذلك استخدم مصطلحات جديدة (القضية العامّة، والقضيّة الخاصّة، النافيّة العامّة ، والنافية الخاصّية ، والمثبتة العامّة، والمثبتة الخاصّة). فالغزالي في كتاب "محك النظر" خطى خطوات كبيرة لتقريب المنطق من العلوم الشرعية، إذ استمر في تطعيم المنطق وتطبيعه بالتفكير الإسلامي،حين اصطلح على أسماء القضايا باصطلاحات متداولة في الفقهيات." (العجم،1989،ص148)،

وفي "المحك" اعتمد الغزالي على مجموعة أمثلة مغايرة ، ففي المعيار استخدم الإمام أمثلة تدور حول موضوعات تستند على الماهيّة وتسلسل الأجناس والأنواع ،أمّا في المحك فقد ابتعد عن التمثلات بمفهوم الماهيّة واندراج الجنس والنوع، وكانت أمثلته تحمل طابع مفردات اللغة العربيّة ومعاني الأمثلة القرآنية، فقدّم على سبيل الحصر أمثلة على الترادف: الليث، والأسد، والخمر والعقار، وعلى المتواطئة: الرجل الذي يطلق

على زيد وعمرو، وعلى المشتركة:اسم المشتري لقابل عقد البيع، والكوكب الذي هو في السماء، ومثال اللازم: كون الأرض مخلوقة، فمخلوقة وصف لازم للأرض، يتّضح فيه المعنى القرآني، بينما اللازم مثال في المعيار صفة ذاتيّة غير مقوّمة: كالولادة للطفل(الغزالي،ب.ت،ص 18).

3.5 القسطاس المستقيم:

ألّف الغزالي كتاب "القسطاس المستقيم" سنة497هـ (بدوي،1980،ص65) بعد المحّك، وقد أطّل القسطاس بمصطلاحاته وتعابيره الجديدة، وأشرقت مضامينه ومبانيه وأغراضه بنور شموس القرآن ،حتى أضحت برّاقة وجذّابة تسرّ نظر المسلمين، فكان صنيع الغزالي صنيعا مبتدعا حمل الكثير من التكلّف والاجتهاد اختطّهما الإمام في سبيل مشروعه الثقافي. يعتبر "القسطاس المستقيم" من أهم الكتب المنطقيّة التي بحث فيها الغزالي عن "تأصيل إسلامي للمنطق اليوناني"، إذ صبغه الغزالي بصبغة محليّة خالصة معنى ومبنى، فقد أنبت المنطق معرفة دينية إسلامية،صورة ومادة، دون المساس بالمنطق صورة وقواعد وشروطا. وقد استعان الغزالي في سبيل ذلك بجملة من الأسماء والتعابير الجديدة كل الجدّة للتعبير عن الموازين المنطقيّة، فقد نحت هنا منظومة اصطلاحيّة منطقيّة جديدة نسب إلى نفسه سبقها وابتداعها دون سواه، يقول الغزالي:"أمّا هذه الأسامي . [أي التسميات الجديدة للقياس وأنواعه] . فقد ابتدعتها لأنّ الناس يهتمون بالظاهر وملاحظة غلاف الأشياء دون اللباب(...)لأنّك لو سقيت عسلا في قارورة حجام لم تطق تناوله لنفور طبعك من المحجمة، وضعف عقلك عن أن يعرفك أنّ العسل طاهر في أي زجاجة كان(الغزالي، ب.ت،ص 26). ومن الأسماء الجديدة كل الجدة التي "ابتدعها" الغزالي للتعبير عن الموازين المنطقية، اسم "الميزان" بدلا من المنطق والقياس، ولقد استخرجه من القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿**الرحمن علّم القرآن،خلق الإنسان علّمه البيان** (...) **ووضع الميزان،ألا تطغوا في الميزان، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان**﴾ (سورة الرحمن/ الآية7) وقوله جلا وعلا ﴿ **لقد أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**﴾ (سورة الحديد الآية/7). كما استخرج الغزالي الأقيسة الحملية بأشكالها الثلاثة، والقياس الشرطي بصورتيه المتصلة والمنفصلة من القرآن

الكريم، واتخذ عضدا شدّ به عمليّة التأصيل، بحيث كلمّا تكلم عن ميزان من الموازين الخمسة (الأقيسة المنطقيّة) إلاّ وقابلها بدليل قرآنيّ ، فالقياس الحملي يستبدله بـ"ميزات التعادل"، والقياس الشرطي المتصل فيسميه "بميزان التلازم"، والقياس الشرطي المنفصل يفرده بتسمية هي "ميزان التعاند"، كما سمّى كل مقدمة بالأصل وهو تعبير إسلامي خالص (الغزالي،ب.ت،ص29). إذا يستخرج الغزالي الموازين المنطقية في القسطاس مباشرة من القرآن الكريم أي أنّ مصدرها إلهي، فيقول حين سأله الرجل التعليمي: « إذا استوعرت سبيلهم واستوهنت دليلهم فبماذا تزن معرفتك ؟ فقلت (أي الغزالي): أزنها بالقسطاس المستقيم (هذه تسمية قرآنية) ليظهر إليّ حقها وباطلها ومستقيمها ومائلها، إتباعا لله تعالى، وتعليما من القرآن المنزّل على لسان نبيه الصادق (صلى الله عليه وسلم) حيث قال:"وزنوا بالقسطاس المستقيم" (...) فالله تعالى هو المعلم الأول..." (الغزالي،ب.ت،ص30)، وممّا لا شك فيه أنّ إقرار الغزالي بأنّ ذلك الميزان (المنطق) ذات مصدر إلهي يكون قد خالف كل فلاسفة الإسلام الذين جعلوا أرسطو هو المعلم الأول ، وبالتالي فمصدر المنطق كآلة للمعقولات ليس أرسطيّ يوناني (عنيات،2013،ص50)، وتبدو عملية التأصيل أو أسلمة المنطق عند الغزالي من خلال هذه الموازين الثلاث المستخرجة مباشرة من القرآن الكريم والتي تنحل في النهاية إلى خمسة باعتبار أنّ الميزان الأول يضم ثلاث "أضرب" أو أقسام وهي: 1. ميزان التعادل: ويقصد به القياس الحملي، وهذه التسمية تشير إلى وجود كفتين هما الحدين الأكبر والأوسط والأصغر التي تقابل الأشكال الثلاثة للقياس الحملي: الأول حيث يكون الحدّ الأوسط موضوعا في الكبرى ومحمولا في الصغرى. الثاني يكون فيه الحدّ الأوسط محمولا في المقدمتين، وأخيرا الثالث أين يكون الحدّ الأوسط موضوعا في المقدمتين. 2. ميزان التلازم:وهو القياس الشرطي المتصل باعتباره قياسا مركّبا من قضية شرطية تفيد اللزوم والاتصال وقضية حملية تعمل على إثبات أو نفي إحدى طرفي المقدم ثم نتيجة حملية. ويعرّف الغزالي هذا الميزان:"كل ما هو لازم للشيء فهو تابع له في كل حال، فنفي اللازم يوجب بالضرورة نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب بالضرورة وجود اللازم، أمّا نفي الملزوم ووجود اللازم فلا نتيجة لهما، بل

هما من موازين الشيطان".3. ميزان التعاند: وهو القياس الشرطي المنفصل، ويعرّفه الغزالي:" أنّ كل ما انحصر في قسمين فيلزم عن ثبوت أحداهما نفي الآخر ومن نفي أحداهما ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة، فالوزن بالقسمة المنتشرة وزن الشيطان".ومثلما استخرج الغزالي من القرآن موازين وهي الأقيسة الخمسة الصحيحة ،(الغزالي، ب.ت،ص 34)،كذلك استخرج في مقابل ذلك موازين فاسدة اصطلح عليها "بموازين الشيطان" (الأغاليط المنطقية)،لأنّها من عمل الشيطان إذ" للشيطان في جنبه ميزان ملصق به يمثّله بالميزان الحق ليوزن به فيغلط" ، ويستخرج الغزالي الموازين الشيطانية من قوله تعالى: ﴿**وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبيّ إلاّ إذا تمنّى ألقى الشيطان في أمنيّته فينسخ الله ما يلقي الشيطان**﴾(سورة:الحج الآية52).(الغزالي،ب.ت،ص 38) .

4.5المستصفى من علم الأصول:

ألفه الغزالي في أواخر حياته سنة (503هـ/ 1110م)(بدوي،1980،ص66)،استمر الإمام في عملية تطبيع المنطق بالعالم الإسلامي الذي بدأه في المحكّ، وشكّل هذا المصنّف قمة الاكتمال والنضج بين علمي المنطق وعلم الأصول الإسلاميّ، بحيث استطاع الغزالي أن يجمع بينهما حتى أمكن القول بأنّ المستصفى لم يعد مجردّ مصنّف أصوليّ خالص،بل هو تتويج لتطبيع المنطق بالعلم الدينيّ الإسلاميّ،حين وضع مقدمته المنطقية المشهورة فيه:"هذه المقدمة ليست من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصّة به، بل هي مقدمة العلوم كلّها ومن لم يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا"(الغزالي،ب.ت،ص3)، جاءت المقدمة المنطقية التي أوردها الغزالي في كتاب "المستصفى من علم الأصول" مختصرة،مقسّمة إلى ثلاثة فنون، الفنّ الأوّل: السوابق (تعريف البرهان والدلالة والمعاني والقضية).الفنّ الثانيّ المقاصد(صور البرهان ومادته).الفن الثالث: اللواحق:(وهي أنماط البرهنة غير القياسية مثل الاستقراء والتمثيل...والبراهين الأصولية الفقهية مثل برهان العلة وبرهان الدلالة) (الغزالي،1366هـ،ص8)،) ويبدو من خلال هذا التركيب الشكليّ لمقدمة المستصفى أنّ الغزالي قدم المسألة المنطقية بإيجاز واقتضاب، وتشابه هذا التركيب مع نظيره في المحكّ حين تشابهت الأغراض والأهداف.حتى أمكن القول بأنّ هذه المقدمة نسخة مصغّرة لمحك النظر. وفي هذه المقدمة المنطقية واصل الغزالي استعمال الاصطلاحات ذات الصبغة الإسلاميّة بدل

من تسمياتها المنطقيّة المعروفة، واستعمل مصطلح "البرهان" بدلا من"القياس"، ومن المعلوم أنّ مصطلح "البرهان" متداول بكثرة لدي الدوائر الأصوليّة، ويراد به في عرف الأصوليّين الاستنتاج الذي يميّز الحقيقي من الباطل والفاسد، أو هو فصل الحق من الباطل وغير الصحيح من الفاسد بالبيان الذي فيه،"وعند أهل الميزان هو قياس مؤلف من مقدمات قطعية،منتج لنتيجة قطعية»(الغزالي،1366هـ،ص10)، «وهذه الدّلالات للبرهان تتساوق مع الأغراض التي ابتغاها الغزالي في المستصفى وهي تطبيع المنطق بالعلم الأصولي، وهي تعبّر(أي دلالات البرهان) عن طلاوة أبيّن من استخدام القياس بشكل متواصل، ممّا يتوافق مع الدخول في الأبحاث الأصوليّة وضبط الاستدلالات الفقهيّة، فلا ضير إن استعين بالتعابير الأصوليّة المستساغة مع بقاء المضمون قياسا منطقيّا(العجم،1989،ص 117).

قسّم الغزالي البرهان إلى ثلاثة أنماط هي:النمط الأول (القياس الحملي): أورد فيه ثلاثة أشكال ، ومثل له في الفقه بـ:كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام إذا النبيذ حرام، وعلق عليه بقوله:«وعادة الفقهاء في مثل هذا النظم أنهم يقولون النبيذ مسكر فكان حراماً قياساً على الخمر،وهذا لا تنقطع به المطالبة ما لم يرد إلى النظم الذي ذكرناه وتسمية هذا قياساً تجوز فإن حاصله راجع إلى ازدواج خصوص تحت عموم». النمط الثاني: نمط التلازم (القياس الشرطي المتصل). النمط الثالث:نمط التعاند: (القياس الشرطي المنفصل). ثم عرض الغزالي البرهان بأنواعه الثلاثة: الحمليّ والتلازم والتعاند، وحافظ على نفس الشروح الواردة في المحكّ، وأعرب الإمام عن فحوى شروحاته بتعابير إسلاميّة، واستعان بمصطلحات فقهيّة كـ"الحكم والمحكوم عليه"، و"الصفة"و"الموصوف" تعبيرا عن الموضوع والمحمول وقال الغزالي:"وحاصل وجه الدلالة في هذا النظم أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف، لأنّا إذا قلنا النبيذ مسكر جعلنا المسكر وصفا، فإذا حكمنا على كل مسكر بأنّه حرام فقد حكمنا على الوصف، فبالضرورة يدخل الموصوف فيه، فإنّه إن بطل قولنا النبيذ حرام مع كونه مسكرا،ب طل قولنا كل مسكر حرام إذا ظهر لنا مسكر ليس بحرام» (الغزالي،1366هـ.ص10)، وهذه المعاني بأمثلتها ومصطلحاتها عرضها الغزالي في المحكّ،كما أعاد الغزالي

استبدال الحدّ الأوسط بالعلّة، فصار مصطلح "العلّة" هو البديل في المستصفى مثلما كان بديلا في المحكّ(الغزالي،1366هـ.ص،10).وبالتالي غدت المسألة المنطقية في المستصفى واضحة تمام الوضوح، حيث عمل الغزالي على مزج وصهر القياس المنطقي بالاستدلال الأصوليّ تصريحا وتحليلا، وتساوق المنهج العقلي جنبا إلى جنب مع التسليم الإيمانيّ المطلق، فترسّخت قواعد التركيب: آلة ومعيارا وميزانا مع مادة الفقه وأدلّته، وتطابقت طرق الاستدلال وتوحّدت بالمصطلحات الدينية والمعاني الإسلاميّة ،"ولم يكن هذا مقتصرا على مقدمة المنطق،بل ظهر في متن عرض الأصول، بحيث نجد إدخالا للقياس المنطقيّ في الاستدلال والحكم والتعليل، وتميّز كلّ هذا في المنخول»(العجم،1989، ص 189).

الخاتمة:

وممّا لا شك فيه أنّ موقف الغزالي من المنطق بدا لنا متغيرا من كتاب منطقي إلى كتاب آخر، فقد تبنى في كتاب "مقاصد الفلاسفة" الآراء الأرسطيّة والخطّ المشّائي، وشكّل كتاب "معيار العلم "أوّل محاولة أوليّة للغزالي نحو التأصيل الإسلامي للمنطق، لكن الغزالي بقي تحت عباءة التأثير السينويّ، حين امتزجت المسألة المنطقية بالمسائل الطبيعية والفلسفية الأرسطية.ثم جاء "محك النظر"في حلة إسلاميّة روحا واصطلاحا، واستبدلت المصطلحات المتعارف عليها في الدوائر الإسلامية مكان المصطلحات المنطقية، ثم واصل الغزالي عملية التأصيل خاصة في مؤلفه "القسطاس المستقيم،فكلّلت مجهودات التطبيع إذ أطّل القسطاس بمصطلاحاته وتعابيره الجديدة، واستخرج الغزالي الموازين المنطقية في القسطاس مباشرة من القرآن الكريم، وأقرّ بأنّ ذلك الميزان (المنطق) ذات مصدر إلهي. وأخيرا جاء "المستصفى من علم الأصول" وكان قمة تتويج لتطبيع المنطق بالعالم الإسلاميّ. ومن خلال القراءات في هذه الكتب للغزالي والتحليل توصلنا الى نتيجة وهي أن الغزالي تمكن من تأصيل المنطق عن طريق التكييف اللغوي والتطبيع الإسلامي.

وفي الأخير بإمكاننا أن نقدم بعض التوصيات منها :

. ضرورة اهتمام الدراسات فالحديثة في مجال فلسفة العلوم بالمنطق عامة، والمنطق عند الإمام بصفة خاصة.

. نوصي بضرورة الانفتاح على الدارسات الفلسفية في الثقافات الأخرى مع الالتزام بالموضوعية وتجنب الأحكام المسبقة..

. تشجيع الباحثين لدراسة التأصيل الإسلامي للمنطق عند أبي حامد الغزالي.

قائمة المراجع:

*** المؤلفات:**

. ابن سينا،(1960)، الإشارات والتنبيهات ، دار المعارف، مصر.

ابن سينا،(1331هـ) ، النجاة، مطبعة السعادة، مصر.

بدوي، عبد الرحمن، (1980) منطق أرسطو ، دار القلم ، بيروت ، وكالة المطبوعات ، الكويت.

بدوي، عبد الرحمن،(1980)، منطق أرسطو، دار القلم، وكالة المطبوعات، الكويت، بيروت .

بدوي،عبد الرحمن، (دون تاريخ)،مؤلفات الغزالي، دار القلم، وكالة المطبوعات، الكويت، بيروت.

الخطاب،عبد الحميد ،(1986)، الغزالي بين الدين والفلسفة ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .

دنيا، سليمان،(1965)، الحقيقة في نظر الغزالي، دار المعارف، مصر .

العجم،رفيق(1989)،المنطق عند الغزالي في أبعاده الأرسطوية وخصوصياته الإسلامية،دار المشرق، بيروت.

العماري،عبد العزيز،(2018)، المنطق الأرسطي المشّائي بين الغزالي وبين تيمية،دار جداول،بيروت، لبنان.

عنيان، عبد الكريم،(2013)، أسلمة المنطق :الاروغانون الأرسطي بين يدي الغزالي، دار الأمان، الرباط.

الغزالي، أبو حامد، (1961)، مقاصد الفلاسفة، دار المعارف، مصر.

الغزالي، أبو حامد، (1964)، ميزان العمل، دار المعارف، القاهرة.

الغزالي، أبو حامد، (ب.ت)، القسطاس المستقيم ، مطبعة التقدم، القاهرة.

الغزالي، أبو حامد، محك النظر، (ب.ت)، المطبعة الأدبية، مصر.

الغزالي، أبو حامد،(1366هـ) المستصفى في علم الأصول، دار المعارف، مصر.

الغزالي، أبو حامد،(1947)، تهافت الفلاسفة ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة .

الغزالي، أبو حامد،(ب.ت)، المنقذ من الضلال ، دار الأندلس، بيروت.

الغزالي،أبو حامد، (1993)، معيار العلم في فن المنطق ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

ماهر، عبد القادر محمد ، (1986) محاضرات في المنطق، دار المعرفة الجامعية، مصر.

ماهر، محمد رشوان، (ب.ت)، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

النشّار، على سامي، (1971)، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعارف، مصر.

النشار، مصطفى (1995)، نظرية العلم عند أرسطو، دار المعارف ، مصر.

المرجع الأجنبي:

Latte et Mabeath .(s .d) The éléments of Logic.